استهـــداف دوريـــة للـــشـــرطـــة وســـط المـــوصـــل

اعتقال عنصرين بارزين في القاعدة.. ومصادرة كميات من الاقراص والمنشورات التحريضية في بعقوبة وصلاح الدين

بغداد - المحافظات / المدى والوكالات

بغداد - سقوط قذيفة

قالت مصادر في وزارة الداخلية ان قذيفة هاون سقطت عصر الجمعة في منطقة المشتل شرقي بغداد ما أدى إلى استشهاد واصابة شخصين.
واوضح مصدر في وزارة الداخلية، ان قذيفة هاون سقطت عصر الجمعة على حافلة صغيرة مدنية لنقل الركاب نوع (كيا) عند تقاطع المشتل شرقي بغداد ما أسفر عن استشهاد شخص واحد واصابة اخر اضافة الى الحاق اضرار كبيرة في الحافلة.
واشار المصدر الى ان قوات الامن قامت فور وقوع الحادث بتطويق المنطقة ومنع السيارات والمواطنين من الاقتراب من موقع الانفجار.
من جانب آخر قال مصدر في الداخلية إن مفارز الشرطة عثرت، الجمعة، على ثلاث جثث مجهولة الهوية في العاصمة بغداد.
وأضاف المصدر"عثرت الشرطة على جثتين في حي الكسرة في الجانب الشرقي من بغداد فيما عثرت على جثة ثالثة في حي البياع في الجانب الغربي من بغداد."
وأشار المصدر إلى أن الجثث وجدت مصابة باطلاقات نارية في مناطق مختلفة من الجسم.

بعقوبة - إعتقال

أكد مصدر أمني في مدينة بعقوبة أن قوة من شرطة ديالى ألقت القبض على مسؤول خلية الإعلام في تنظيم القاعدة و٧ من معاونيه في مدينة بعقوبة ظهر الجمعة.
وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه "أن قوة من شرطة مدينة بعقوبة دهمت وكراً في منطقة السادة شمال المدينة، واعتقلت مسؤول الإعلام في القاعدة و٧ من معاونيه وصادرت كميات من الأقراص المدمجة التي توثق عمليات القاعدة، فضلاً عن منشورات تحريضية وجهاز حاسوب وكاميرا حديثة ".

كركوك - انفجار عبوة

قال مصدر في شرطة مدينة كركوك إن مدنيين أصيبا بجروح جراء انفجار عبوة ناسفة، صباح السبت، مستهدفة سيارة مدنية جنوب غرب المدينة.
وأضاف المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن "عبوة ناسفة انفجرت، صباح السبت، مستهدفة سيارة مدنية في منطقة الملا عبد الله جنوب غرب مدينة كركوك، أسفرت عن اصابة مدنيين اثنين بجروح."
ولم يذكر المصدر مزيدا من التفاصيل.
من جانب آخر اعلن مصدر في شرطة قضاء دوز عن قيام مسلح يستقل سيارة بإطلاق النار على سيارة أخرى مدنية يستقلها ٣ اشخاص في منطقة قرية سرحة على الطريق العام بغداد - كركوك.
واضاف المصدر ان الهجوم اسفر عن استشهاد احد ركاب السيارة وإصابة أثنين آخرين بجروح احدهما امرأة.
الموصل - إصابة مواطنين
قال قائد عمليات غرفة نينوى، السبت، إن سبعة مدنيين بينهم امرأتان وطفلان أصيبوا بجروح جراء انفجار لم يعرف سببه بعد في حي القادسية شرقي الموصل.
ورجح الجبوري أن يكون الانفجار سببه سيارة مفخخة، موضحا أن الانفجار الحق اضراراً مادية بأربعة من الدور السكنية.
من جانب آخر قال مصدر في شرطة نينوى، إن شرطيين لقيا مصرعيهما بهجوم مسلح شنه مجهولون صباح السبت في مدينة الموصل، وأوضح المصدر لـ (المدى)، إن مسلحين هاجموا دورية للشرطة بالأسلحة الرشاشة في منطقة الدركزلية وسط الجانب الشرقي من المدينة ما أدى إلى مقتل شرطيين وإصابة آخر بجروح وتدمير عجلة تابعة للشرطة، وأصيب سبعة مدنيين بجروح في انفجار سيارة مفخخة في منطقة القادسية الثانية بالجانب الشرقي من المدينة مساء الجمعة إضافة إلى إلحاق أضرار مادية بعدد من الدور السكنية بالمنطقة بحسب مصدر امني من دون معرفة الاسباب الحقيقية للانفجار.
وذكر مدير شرطة تلعفر، السبت، أن خمسة مسلحين قتلوا فيما أعتقل خمسة آخرون اثر اشتباكات نشبت بينهم وبين الشرطة في تلعفر.
وقال العميد إبراهيم الجبوري، مدير شرطة تلعفر بمحافظة نينوى، إن "خمسة مسلحين قتلوا، صباح السبت، واعتقل خمسة آخرون اثر اشتباكات نشبت بين مسلحين والشرطة في منطقة شيخ إبراهيم في تلعفر (غرب الموصل).
وتابع الجبوري أن "من بين المعتقلين احد الجرحى الذي تم تسليمه مع الجثث إلى مطار تلعفر، مركز القاعدة الأمريكية هناك، فضلا عن تفجير مخبأين للمتفجرات تم العثور عليهما في المنطقة ذاتها."
ولم يشر المصدر إلى تفاصيل أكثر عن الحادث لكنه قال إن "التحقيقات مستمرة مع المعتقلين لمعرفة باقي أفراد الشبكة."

صلاح الدين - مقتل مسلحين

قال الجيش الامريكي ان قواته شنت عملية دهم امس، السبت قتلت خلالها ثلاثة ارهابيين واعتقلت ٣٤ من عناصر القاعدة فى وسط وشمال العراق فيما قتلت ستة من عناصر المليشيات جنوب بغداد.
واضاف بيان للجيش الامريكي وزع امس انه نفذ عملية دهم مستهدفا مسؤولا ماليا في القاعدة شمال مدينة تكريت كبرى مدن صلاح الدين مشيرا الى ان الطائرات الامريكية التي شاركت بالعملية قصفت المبنى المستهدف بعد ان اطلق المتحصنون بداخله النار على القوات الامريكية.
واشار الى ان العملية اسفرت عن مصرع ثلاثة ارهابيين كان احدهم يرتدي حزاما ناسفا كما تم اعتقال ٣٤ عنصرا من القاعدة في مناطق متفرقة.
وعلى صعيد متصل اعلن الجيش الامريكي ان قواته اعتقلت ستة من المليشيات المسلحة في عملية دهم في منطقة الدغارة موضحة ان المعتقلين هم عناصر خلية اجرامية متخصصة باستخدام قذائف الهاون ضد القوات الامريكية.
وبين ان عملية الاعتقال تمت دون وقوع أي حادث يذكر رافضا الكشف عن مزيد من التفاصيل حول المعتقلين.

بوش يستخدم مجددا حقّه في نقض قانون في المواجهة حول العراق

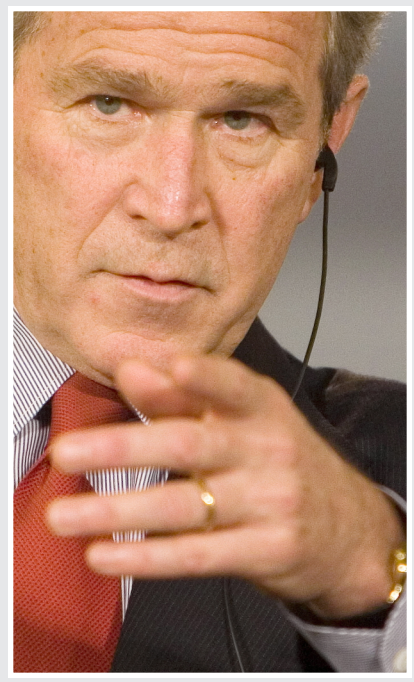

كروفورد / وكالات

استخدم الرئيس الاميركي جورج بوش مجددا حقه في تعطيل قانون مهم جديد يسمح بتخصيص نفقات للدفاع وللعراق، لانه يسمح لضحايا صدام حسين بمطالبة الحكومة العراقية بتعويضات.
وتذرع بوش في هذا الفصل الجديد من مواجهته مع الكونغرس حول العراق، بالنتائج المالية "الكارثية" للعراق لمادة في القانون الذي اقر خلال الشهر الجاري في الكونغرس حيث يشكل خصومه اغلبية.
واوضح في قرار نقضه القانون، ان هذه المادة في النص ستضع العراق في مواجهة مطالب بتعويضات تبلغ مليارات الدولارات من قبل ضحايا نظام صدام حسين.
وتابع في مذكرة نشرت في كروفورد حيث يمضي عطلة نهاية العام في مزرعته ان المادة ستسمح لمحامي المدعين بالتوصل الى تجميد اموال عراقية مودعة في المؤسسات الاميركية حتى قبل ان يبت القضاء بالامر.
وقال مسؤولون كبار في الادارة الاميركية طلبوا عدم كشف هوياتهم ان الحكومة العراقية ابلغت الادارة باعتراضها الشديد على هذه المادة التي يمكن ايضا ان تعيد تحريك قضايا قديمة.
ونفى المسؤولون ان تكون بغداد هددت بسحب موجوداتها من الولايات المتحدة لحمايتها لكنهم اعترفوا بان هذا الاحتمال يشكل جزءا من المناقشات.
وقدر هؤلاء المسؤولون قيمة هذه الودائع بين عشرين وثلاثين مليار دولار، تضاف اليها الشركات التجارية الاميركية العراقية المختلطة.
وقال بوش ان قراره "الامتناع عن الموافقة" على القانون نابع ايضا من ان النص "سيهدد ودائع عراقية بمليارات الدولارات في لحظة حرجة من جهود اعادة اعمار هذا البلد ولانه سيقوض السياسة الخارجية والمصالح التجارية للولايات المتحدة".
وللمرة الاولى في سبع سنوات استخدم بوش اجراء محددا لنقض القرار.
فبما ان الكونغرس لا يعقد دورة حاليا في الفترة المحددة بعشرة ايام التي يفترض ان يصادق خلالها الرئيس الاميركي على القانون، او يرفضه، ابلغ الرئيس الكونغرس انه ليس موافقا على النص مما يعني عمليا تعطيل القانون.
وهي المرة الثامنة التي يستخدم فيها بوش حقه في نقض قانون والسابعة منذ كانون الثاني من العام الجاري تاريخ بدء تعايشه الصعب مع الاغلبية الديموقراطية في الكونغرس، والمرة الثانية التي يستخدم فيها هذا الحق في قانون يتعلق بالعراق.
واكد البيت الابيض ان قرار بوش هذه المرة لا يتعلق بسوى واحدة من مواد القانون الكثيرة، موضحا ان الرئيس الاميركي سيوقع القانون فور حل هذه المشكلة.
ويسمح القانون بنفقات عسكرية تبلغ ٦٩٦ مليار دولار في ٢٠٠٨ بينها ١٨٩ مليارا للعراق وافغانستان.
ولا يؤثر قرار بوش على تمويل العمليات العسكرية لانه سيتم وفق قوانين محددة.
ودان اثنان من القادة الديموقراطيين في الكونغرس نانسي بيلوسي وهاري رييد قرار بوش مؤكدين انه يجازف باستخدامه حقه هذا لان القانون يسمح بزيادة نسبتها ٣,٥٪ في رواتب الجنود وتغطية افضل للنفقات الصحية للمحاربين القدامى.
الا ان البيت الابيض قال انه من اصل ٣,٥٪ هناك ثلاثة بالمئة فعلية ثابتة، مؤكدا ان هذا القانون كان يمكن ان يؤدي الى "انفجار" مما يبرر استخدام بوش لحقه في تعطيله.
وتحدث بوش عن مخاطر تراجع الثقة في الدينار وتأثير القانون على السياسة النقدية العراقية وخطر سحب الودائع العراقية من النظام المالي الاميركي والشكوك التي يمكن ان تحيط بامن الاستثمارات في الولايات المتحدة وامكانية اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الودائع الاميركية في الخارج.

الكشف عن وثائق سرية لمبيعات الاسلحة البريطانية لحكم البعث في العراق

كشفت وثائق الخارجية البريطانية التي رفعت عنها السرية بعد مرور ٣٠ عاما عن حجم التعاون في المجال العسكري بين العراق ابان حكم البعث وبريطانيا فقد اشارت الوثائق الى ان بريطانيا قد باعت العراق عام ١٩٧٦ اسلحة ومعدات عسكرية تتجاوز قيمتها ٧٠ مليون جنيه استرليني ، ويذكر ان صدام حسين حينذاك كان يتولى منصب نائب الرئيس بينما كان يشغل منصب الرئيس احمد حسن البكر.

لندن/ وكالات

وقد شملت قائمة المبيعات العسكرية البريطانية الى العراق خلال عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ رادارات عسكرية بقيمة ١١ مليون جنيه وزواق قتالية ومعدات تدريب عسكرية بقيمة ٧,٤ مليون جنيه استرليني، كما قامت بريطانيا بتزويد العراق بعدد كبير من عربات اطفاء الحرائق وصهاريج نقل الوقود.
وكذلك قامت بريطانيا خلال تلك الفترة بتدريب الطيارين العراقيين في المعاهد البريطانية ودفع مبلغ نصف مليون جنيه كلفة تدريب هؤلاء الطيارين ، وقامت بريطانيا بتدريب ستة ضباط عراقيين في كلية ساند هيرست العسكرية البريطانية المرموقة عام ١٩٧٧
وتتضمن قائمة المبيعات البريطانية الى العراق عددا كبيرا من السلع المتنوعة من بينها طاولات بلياردو، وما يثير الاستغراب ان العراق اشترى ملابس عسكرية من بريطانيا بمبلغ ٨٣٠ الف جنيه استرليني
لكن لم تمر هذه المبيعات دون ان ترتفع الاصوات التي اثارت الشكوك عميقة حول نظام البعث الذي كان يحكم العراق حينذاك، فقد وجه السفير البريطاني لدى الكويت وقتها ارتشي لامب في ١٤ شباط ١٩٧٧ خطابا الى وزارة الخارجية البريطانية قال فيها ان الكويتيين ينظرون الى النظام الحاكم نظرة شك.
ويضيف الوزير "واعتقد ان الكثيرين منا يشاركون الكويتيين نفس النظرة الى حد ما".
وحول الاوضاع في العراق يقول لامب "يبدو ان صدام قد عزز مواقعه في السلطة لكنه حتى صدام نفسه غير محصن ضد عمليات الاغتيال بواسطة قنبلة واطلاق النار وحينها علينا التساؤل عن فرص استمرار نظام البعث في حكم العراق".
وكان رد وزارة الخارجية البريطانية على هذه الرسالة عبر احد مسؤولي الخارجية البريطانية.
ولم يشر الرد الى امكانية سيطرة صدام حسين على الحكم في العراق واقامة نظام ارهابي في العراق حيث جاء فيه " من المرجح استمرار النظام البعثي الاشتراكي في العراق حتى في حال غياب صدام.
واضاف المسؤول البريطاني انه "يتوقع ان يصبح نظام البعث اقل قمعا مع مرور الوقت" مما يشير الى ان وزارة الخارجية البرطانية كانت تعتبر ان نظام صدام كان نظاما قمعيا.
وبسبب تحفظات حكومة حزب العمال على الحكم في العراق فقد تم التوصل الى توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين في اذار ١٩٧٦ تم بموجبها حصر انواع الاسلحة التي يمكن بيعها الى العراق.
كما تشير وثيقة صادرة عن قسم الشرق الاوسط في الخارجية البريطانية الى ان حصر مبيعات الاسلحة البريطانية الى العراق جاء بسبب عدم رغبة بريطانيا بالتأثير على التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، وتقول الوثيقة ان اسرائيل ستشعر بالاستياء في حال بيع اسلحة متقدمة الى العراق بسبب دعم العراق للفلسطينيين ، كما ان الدول المجاورة للعراق مثل الكويت وايران لن تشعر بالارتياح لهكذا خطوة وستؤثر سلبا على المبيعات العسكرية البريطانية لهذه الدول.
كما شملت القائمة الاسلحة التي يحظر بيعها الى العراق بسبب العلاقة العسكرية الوثيقة التي كانت تربط العراق بالاتحاد السوفييتي السابق خشية وقوعها في يد السوفييت ، وتتضمن قائمة الممنوعات الطائرات المقاتلة والدبابات والطائرات العمودية.
لكن في شهر نيسان من عام ١٩٧٦ وبعد شهر من توقيع مذكرة التفاهم مع الجانب العراقي صدرت مذكرة مشتركة عن وزارتي الخارجية والدفاع البريطانية تناقض ما تم الاتفاق عليه في المذكرة بين الدولتين حول تقييد مبيعات الاسلحة الى العراق.
وتقول المذكرة التي تم توجيهها الى الوزارات الاخرى " ان الثقة التي يمكن ان تنتج عن توسيع التعاون في المجال العسكري بين البلدين سيكون لها اثر ايجابي على العلاقات التجارية بين البلدين" ، وتؤكد المذكرة ما يقوله معارضو غزو العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة وبمشاركة بريطانيا من ان النفط هو الدافع الاساسي وراء الغزو.
وتحذر المذكرة المشتركة من فقدان ثقة الجانب العراقي في حال عدم توسيع قائمة الاسلحة التي يمكن بيعها للجانب العراقي بعد ان تم بناء هذه الثقة "بصعوبة بالغة منذ استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بغية الاستفادة من مشاريع النفط العراقية الكبيرة حيث لدى العراق احتياطات نفطية هائلة" ، وتطالب المذكرة الحكومة البريطانية بإعلام "الجانب العراقي باستعداد بريطانيا لتزويد العراق باسلحة متطورة مثل العربات المدرعة والمدافع والصواريخ المضادة للطائرات".
أما حجم مبيعات الاسلحة البريطانية الى العراق بعد عام ١٩٧٦ فلم يكشف عنها بسبب عدم رفع الحظر عن الوثائق المتعلقة بتلك الفترة حتى الان.